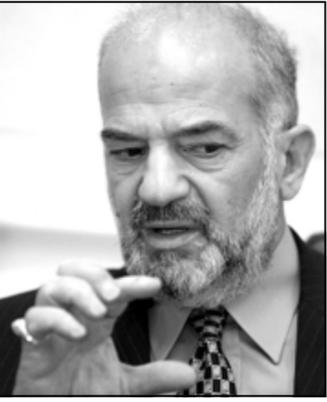




الجعفري متمسك بترشيحه لرئاسة الحكومة ولا يرى حاجة لإقامة حكومة انتقالية وطنية



ابراهيم الجعفري

أمام كتلة الائتلاف العراقي وبالتالى تسمية مرشح لرئاسة الحكومة وانتهاء حالة الجمود التي تضرب العملية السياسية.

وقال الجعفري في المؤتمر الصحفي إن إقامة كتلة برلمانية من القوائم السياسية لا يتعارض والدستور العراقي وإن التحالف البرلماني الموحد سيتعامل مع نتائجها بدون حساسية إذا استطاعت (الكتلة الجديدة) أن تحقق طريقها إلى التطبيق عبر السياسات والتقاليد.

وقال الجعفري إنه «لا توجد حاجة لإقامة حكومة انتقالية وطنية لأننا لسنا في حال حرب».

وأضاف «كذلك لسنا في حال عدم وجود غطاء قانوني ودستوري.. صحيح أن هناك اختلافات في وجهات النظر وعقبات ومشاورات مختلفة، إلا أن الوضع لا يصل إلى إنشاء حكومة انتقالية وطنية».

وحول موقف الائتلاف العراقي الموحد (الشيوعي) من ترشيح السيد جلال الطالباني (كردى) لرئاسة الجمهورية على الرغم من رفض أطراف عربية له، قال إنه «وفق الدستور من حق عراقي أن يرشح إلى هذا المنصب سواء كان كرديا أو تركمانيا أو غيره».

كما رفض الجعفري تدخل الدول العربية في الشأن العراقي.

بغداد - «القدس العربي»:

قال رئيس الحكومة العراقية المنتهية ولايته إبراهيم الجعفري الأربعاء إنه متمسك بترشيحه عن الائتلاف العراقي الموحد لمنصب رئيس الوزراء وأنه لا يعترف بسميداً للتنازلات، على حساب الحالة الوطنية.

وأضاف الجعفري في مؤتمر صحفي عقده في بغداد أنه مصر على التمسك بتسميته مرشحاً للائتلاف العراقي الموحد لمنصب رئيس الوزراء وأن «مبدأ التنازلات بالنسبة لي غير وارد إطلاقاً».

وأوضح الجعفري «كما لم أقر مبدأ التنازلات في التوافق السابقة فانا لا أفهم معنى التوازن على حساب الحالة الوطنية».

ومضى الجعفري يقول «أنا أسعى إلى حكومة وطنية قوية.. حكومة تتكون من غير مكبلة بقرارات مسبقة تكون على حساب السيادة الوطنية والثقة العراقية».

وجاء تصريح الجعفري ليضع حداً لتكهنات طويلة وتصريحات أطلقتها أطراف عديدة أغلبيتها من داخل الائتلاف نفسه والتي رجحت أن يقوم الائتلاف العراقي المنتهية بمرشح جديد بدلاً من الجعفري بعد أن رفضته الكتلة البرلمانية الأخرى كمرشح لرئاسة الحكومة العراقية المقبلة.

وتعاني العملية السياسية العراقية من ركود كبير بات يهدد العملية برمتها بالفشل بسبب انقسام الائتلاف إزاء مسألة ترشيح الجعفري بعد أن رفضته الكتلة البرلمانية الأخرى.

ويرفض الائتلاف العراقي الموحد والذي يحق له دستورياً تسمية مرشح عنه لرئاسة الحكومة باعتباره الكتلة الأكبر داخل البرلمان الذهاب إلى جلسة البرلمان من دون الانتهاء من الاتفاق على تسمية المرشحين للرئاسة الثلاث دفعه واحدة.

وينتظر أن يقوم البرلمان العراقي بعد الثمات جلسته الأولى التي ما زالت في حالة انعقاد منذ الخامس عشر من الشهر الماضي بتسمية المرشحين للمناصب الثلاثة الرئيسية وهي رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

وكان بيان صادر عن المركز الاعلامي للبرلمان العراقي قال إن البرلمان سينعقد يوم الخميس الساعة الرابعة بالتوقيت المحلي.

وكان ممثلون عن بعض الكتل البرلمانية الأخرى قد أعلنوا في الأيام القليلة الماضية عن النية في إقامة كتلة برلمانية جديدة تشتمل على كل الكتل البرلمانية من غير الائتلاف وبما يمكنهم من الوقوف

تأجيل المحاكمة مجدداً لإستكمال مهمة خبراء الأدلة الجنائية محامي صدام يشكو عدم افساح المجال للتحدث مع موكله



صدام حسين في قاعة المحكمة أمس (رويترز)

بغداد - «القدس العربي»:

من ضياء السامرائي:

قررت المحكمة الجنائية العراقية العليا تأجيل المحاكمة إلى يوم 24 من نيسان (أبريل) الجاري لإعطاء خبراء الأدلة الجنائية المزيد من الوقت لاستكمال مهمتهم.

وجاء قرار التأجيل بعد إستئناف أعمال الجلسة عقب استراحة مدتها نصف ساعة.

وكانت الجلسة الـ22 من المحاكمة التي يحاكم فيها الرئيس العراقي صدام حسين وسبعة من معاونيه في قضية الدجيل، قد بدأت متأخرة عن مواعدها المقرر، في وقت سابق أمس الأربعاء.

وشهدت الجلسة بعد الاستراحة مشادة كلامية بين الادعاء العام ودفاع المتهمين عندما حاول محامي المتهم عواد البندر، رئيس لواء الثورة المنحلة، أن يكشف عن لقاء بين المدعي العام مع موكله في المعتقل الذي يحتجز فيه المتهمون ومحاولته التحقيق مع البندر بشأن قضية امرأة، وهي قضية لا تمت بصلة إلى القضية الدجيل التي يحاكم بشأنها المتهمون الثمانية.

وقال الدفاع إن «المدعي العام قد يخون موكله قائلاً له لقد قمت بإعداد الناس للحفاظ على الكرسي».

وهنا تار المدعي العام مطالباً المحكمة بأن توقف الدفاع عن «الإساءة إلى الادعاء».

كما شهدت الجلسة بعد الاستراحة رد القاضي على اعتراضات دفاع المتهمين بشأن قرار المحكمة بعدم السماح للمحامين العرب بالحضور للمحاكمة بالزور العربي حيث قال القاضي «إنه وفقاً للقانون لا يحق للمحامي أو المحامي الحضور بالزور العربي بل بالزور المحض لذلك».

كما أعلن القاضي رؤوف رشيد رئيس المحكمة الجنائية مطابقة جميع تواريخ صدام لحظ يد.

وقال القاضي رشيد لدى إستئناف الجلسة إن «تقرير لجنة فحص الوثائق والخطوط يؤكد أن جميع المراسيم الصادرة عن صدام حسين مطابقة لخط يده».

وكان الرئيس صدام قد طعن بصحة الوثائق التي تدنيه والمقدمة من قبل الادعاء العام للمحاكمة، وبناء عليه كلفت المحكمة ثلاثة خبراء عدليين لخصاهة توقيع على الوثائق ببنجاح من تواريخه على المراسيم الجمهورية التي كان قد أصدرها أثناء حكمه.

كما رد القاضي غضب على ادعاءات موكله الحق الشخصي الذين قدموا عدة طلبات للقضاء على المحكمة دون أن تلقى رداً، وأوضح القاضي أن المحكمة لم تستلم من موكله الحق الشخصي سوى ثلاثة طلبات، في حين قال موكل الحق الشخصي أنه سلم الطلبات إلى استعلامات المحكمة العليا.

وعارض القاضي على ذلك قائلاً إن «علاقة المحكمة الجنائية العليا هي فقط للامور الادارية الوظيفية وكان عليكم ان تسلموا الطلب إلى رئاسة المحكمة».

وقال القاضي رشيد لدى إستئناف الجلسة إن «تقرير لجنة فحص الوثائق والخطوط يؤكد أن جميع المراسيم الصادرة عن صدام حسين مطابقة لخط يده».

وكان الرئيس صدام قد طعن بصحة الوثائق التي تدنيه والمقدمة من قبل الادعاء العام للمحاكمة، وبناء عليه كلفت المحكمة ثلاثة خبراء عدليين لخصاهة توقيع على الوثائق ببنجاح من تواريخه على المراسيم الجمهورية التي كان قد أصدرها أثناء حكمه.

كما رد القاضي غضب على ادعاءات موكله الحق الشخصي الذين قدموا عدة طلبات للقضاء على المحكمة دون أن تلقى رداً، وأوضح القاضي أن المحكمة لم تستلم من موكله الحق الشخصي سوى ثلاثة طلبات، في حين قال موكل الحق الشخصي أنه سلم الطلبات إلى استعلامات المحكمة العليا.

وعارض القاضي على ذلك قائلاً إن «علاقة المحكمة الجنائية العليا هي فقط للامور الادارية الوظيفية وكان عليكم ان تسلموا الطلب إلى رئاسة المحكمة».

وقال القاضي رشيد لدى إستئناف الجلسة إن «تقرير لجنة فحص الوثائق والخطوط يؤكد أن جميع المراسيم الصادرة عن صدام حسين مطابقة لخط يده».

وكان الرئيس صدام قد طعن بصحة الوثائق التي تدنيه والمقدمة من قبل الادعاء العام للمحاكمة، وبناء عليه كلفت المحكمة ثلاثة خبراء عدليين لخصاهة توقيع على الوثائق ببنجاح من تواريخه على المراسيم الجمهورية التي كان قد أصدرها أثناء حكمه.

كما رد القاضي غضب على ادعاءات موكله الحق الشخصي الذين قدموا عدة طلبات للقضاء على المحكمة دون أن تلقى رداً، وأوضح القاضي أن المحكمة لم تستلم من موكله الحق الشخصي سوى ثلاثة طلبات، في حين قال موكل الحق الشخصي أنه سلم الطلبات إلى استعلامات المحكمة العليا.

وعارض القاضي على ذلك قائلاً إن «علاقة المحكمة الجنائية العليا هي فقط للامور الادارية الوظيفية وكان عليكم ان تسلموا الطلب إلى رئاسة المحكمة».

وقال القاضي رشيد لدى إستئناف الجلسة إن «تقرير لجنة فحص الوثائق والخطوط يؤكد أن جميع المراسيم الصادرة عن صدام حسين مطابقة لخط يده».

وكان الرئيس صدام قد طعن بصحة الوثائق التي تدنيه والمقدمة من قبل الادعاء العام للمحاكمة، وبناء عليه كلفت المحكمة ثلاثة خبراء عدليين لخصاهة توقيع على الوثائق ببنجاح من تواريخه على المراسيم الجمهورية التي كان قد أصدرها أثناء حكمه.

كما رد القاضي غضب على ادعاءات موكله الحق الشخصي الذين قدموا عدة طلبات للقضاء على المحكمة دون أن تلقى رداً، وأوضح القاضي أن المحكمة لم تستلم من موكله الحق الشخصي سوى ثلاثة طلبات، في حين قال موكل الحق الشخصي أنه سلم الطلبات إلى استعلامات المحكمة العليا.

وعارض القاضي على ذلك قائلاً إن «علاقة المحكمة الجنائية العليا هي فقط للامور الادارية الوظيفية وكان عليكم ان تسلموا الطلب إلى رئاسة المحكمة».

وقال القاضي رشيد لدى إستئناف الجلسة إن «تقرير لجنة فحص الوثائق والخطوط يؤكد أن جميع المراسيم الصادرة عن صدام حسين مطابقة لخط يده».

وكان الرئيس صدام قد طعن بصحة الوثائق التي تدنيه والمقدمة من قبل الادعاء العام للمحاكمة، وبناء عليه كلفت المحكمة ثلاثة خبراء عدليين لخصاهة توقيع على الوثائق ببنجاح من تواريخه على المراسيم الجمهورية التي كان قد أصدرها أثناء حكمه.

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

وأشار إلى أن الدفاع اخذ على الادعاء العام عدم التفرغ إلى الاستندات التي تساعد التهمين قائلاً «مع تحفظي على كلمة متهمين».

وجدد الدليي اتهامه للادعاء العام عندما كشف ان هناك وثائق لديه تؤكد ان التهمين الذين حوكموا في قضية الدجيل ثبت تورطهم وانهم كانوا فعلا مشاركين في عملية اغتيال الفاشلة.

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

وأشار إلى أن الدفاع اخذ على الادعاء العام عدم التفرغ إلى الاستندات التي تساعد التهمين قائلاً «مع تحفظي على كلمة متهمين».

وجدد الدليي اتهامه للادعاء العام عندما كشف ان هناك وثائق لديه تؤكد ان التهمين الذين حوكموا في قضية الدجيل ثبت تورطهم وانهم كانوا فعلا مشاركين في عملية اغتيال الفاشلة.

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

وأشار إلى أن الدفاع اخذ على الادعاء العام عدم التفرغ إلى الاستندات التي تساعد التهمين قائلاً «مع تحفظي على كلمة متهمين».

وجدد الدليي اتهامه للادعاء العام عندما كشف ان هناك وثائق لديه تؤكد ان التهمين الذين حوكموا في قضية الدجيل ثبت تورطهم وانهم كانوا فعلا مشاركين في عملية اغتيال الفاشلة.

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

وأشار إلى أن الدفاع اخذ على الادعاء العام عدم التفرغ إلى الاستندات التي تساعد التهمين قائلاً «مع تحفظي على كلمة متهمين».

وجدد الدليي اتهامه للادعاء العام عندما كشف ان هناك وثائق لديه تؤكد ان التهمين الذين حوكموا في قضية الدجيل ثبت تورطهم وانهم كانوا فعلا مشاركين في عملية اغتيال الفاشلة.

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

وأشار إلى أن الدفاع اخذ على الادعاء العام عدم التفرغ إلى الاستندات التي تساعد التهمين قائلاً «مع تحفظي على كلمة متهمين».

وجدد الدليي اتهامه للادعاء العام عندما كشف ان هناك وثائق لديه تؤكد ان التهمين الذين حوكموا في قضية الدجيل ثبت تورطهم وانهم كانوا فعلا مشاركين في عملية اغتيال الفاشلة.

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

وأشار إلى أن الدفاع اخذ على الادعاء العام عدم التفرغ إلى الاستندات التي تساعد التهمين قائلاً «مع تحفظي على كلمة متهمين».

وجدد الدليي اتهامه للادعاء العام عندما كشف ان هناك وثائق لديه تؤكد ان التهمين الذين حوكموا في قضية الدجيل ثبت تورطهم وانهم كانوا فعلا مشاركين في عملية اغتيال الفاشلة.

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

وأشار إلى أن الدفاع اخذ على الادعاء العام عدم التفرغ إلى الاستندات التي تساعد التهمين قائلاً «مع تحفظي على كلمة متهمين».

وجدد الدليي اتهامه للادعاء العام عندما كشف ان هناك وثائق لديه تؤكد ان التهمين الذين حوكموا في قضية الدجيل ثبت تورطهم وانهم كانوا فعلا مشاركين في عملية اغتيال الفاشلة.

ونفى أن يكون اشترك في عملية اعتقال أو التحقيق مع أحد من اهالي الدجيل كون تاريخ الاعتقال جاء بعد سنة من استقالته عام 1984.

كما نفى أن تكون المضاهاة التي أجريت على توقيع صحيفة كون توقيع يختلف عن التوقيع الموجود في الوثائق التي نسبت اليه.

كذلك اتهم الادعاء العام بالتخديض من شأنه من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي، وتابع «وهذا من شأنه أن يعرقل الاعطاء للشوكة القانونية لموكلي».

وتابع «وعند سؤالي للامريكان عن سبب اتبايعهم لهذه التشنيدات اخبرونا ان هذه تعليمات المحكمة».

وطالب الدليي من المحكمة أن «توفر لهم الحق الكافي لغرض الدفاع عن موكليهم».

«سرايا المجاهدين» في الفلوجة تطالب الأهالي بمقاطعة المنتوجات الايرانية

الفلوجة - «القدس العربي»:

طالب فصيل مسلح أهالي بلدة الفلوجة (70 كلم غرب العاصمة العراقية بغداد) بمقاطعة السلع والمنتجات الايرانية. وذكرت منشورات تحمل اسم «سرايا المجاهدين» وزعت في البلدة

أن «أسباب هذا الاجراء تعود إلى أن الإيرانيين اعترفوا على لسان وزير خارجيتهم أنهم ساعدوا الولايات المتحدة في الدخول إلى العراق واحتلاله». كما ذكر المنشور أن «التدخل الايراني في العراق أصبح أمراً واضحاً وللعيان وباعتراف القوات الامريكية والإيرانيين».

وشهد المنشور على أن «الأول من الشهر المقبل هو مهلة أخيرة لتطبيق ما جاء في مضمون المنشور لعلها فرصة لأصحاب المحال التجارية والصيدليات لتصريف بضائعهم ومن يخالف ذلك يتعرض لاشد العقوبات».

وقال رئيس جامعة «آل البيت للفكر الاسلامي» المتحدث الرسمي باسم المؤتمر عبد السلام العبادي إن «أكثر من 200 شخصية دينية وعشائرية من العراق ستشارك في مؤتمر الشفاق والاتفاق العراقي الاسلامي».

وأضاف ردا على سؤال إن «المراجع الشيعية الكبرى لا تحضر المؤتمرات وإنما ترسل من يمثلها».

وكانت مصادر مقربة من المرجع الدينية الشيعية في النجف أكدت الثلاثاء أن السنيستاني وعددا من المراجع قرروا عدم المشاركة في المؤتمر إلا أنها لم تذكر ما إذا كانت الرجعات

ترسل من نيوب عنها، وأوضح العبادي إن «التيار الصدري، بزعامه رجل الدين الشاب مقتدى الصدر، سيتمثل بوفد كبير كما سيحضر 40 نائبا من الجمعية الوطنية العراقية المؤتمر السابق أباد علوي».

وتابع أن «أثنين من رجال الدين الشيعة هما آية الله حسين

برهم صالح: طالباني مستمر في محاولة ضم الجماعات المسلحة الى العملية

بغداد - أف ب: أعلن مصدر اردني امس الأربعاء أن ما لا يقل عن 200 شخصية دينية وعشائرية عراقية ستشارك في مؤتمر للقيادات الدينية يعقد في عمان السبت المقبل بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

وقال رئيس جامعة «آل البيت للفكر الاسلامي» المتحدث الرسمي باسم المؤتمر عبد السلام العبادي إن «أكثر من 200 شخصية دينية وعشائرية من العراق ستشارك في مؤتمر الشفاق والاتفاق العراقي الاسلامي».

وأضاف ردا على سؤال إن «المراجع الشيعية الكبرى لا تحضر المؤتمرات وإنما ترسل من يمثلها».

وكانت مصادر مقربة من المرجع الدينية الشيعية في النجف أكدت الثلاثاء أن السنيستاني وعددا من المراجع قرروا عدم المشاركة في المؤتمر إلا أنها لم تذكر ما إذا كانت الرجعات

ترسل من نيوب عنها، وأوضح العبادي إن «التيار الصدري، بزعامه رجل الدين الشاب مقتدى الصدر، سيتمثل بوفد كبير كما سيحضر 40 نائبا من الجمعية الوطنية العراقية المؤتمر السابق أباد علوي».

وتابع أن «أثنين من رجال الدين الشيعة هما آية الله حسين

بغداد - أف ب: أكد عضو التحالف الكردستاني العراقي برهم صالح امس الأربعاء أن الرئيس العراقي جلال طالباني مستمر في مباحثاته مع الجماعات المسلحة لضماها إلى العملية السياسية.

وأوضح صالح في مؤتمر صحفي مشترك مع مجلس الشيوخ الأمريكي عقب لقائه طالباني أن «الرئيس أوضح موقفه من هذا الموضوع وفتح الباب لكل من يريد الدخول في العملية السياسية».

مشيرا إلى أن «هذا البلد في حاجة إلى تجاوز عقد الماضي وتجارية السلبية».

وأكد صالح الذي يشغل منصب وزير التخطيط في حكومة ابراهيم الجعفري المنتهية ولايته، أن «هناك مباحثات مع قوات مختلفة من أجل تجاوز مشاكل

الماضي، وإن ما توصلنا اليه يدعونا إلى التفاؤل (...)». وهناك فرصة حقيقية لعودة هذه الجماعات إلى الوضع السياسي العراقي والمشاركة في العملية السياسية.

وقال صالح في مؤتمر صحفي مشترك مع مجلس الشيوخ الأمريكي عقب لقائه طالباني أن «الرئيس أوضح موقفه من هذا الموضوع وفتح الباب لكل من يريد الدخول في العملية السياسية».

مشيرا إلى أن «هذا البلد في حاجة إلى تجاوز عقد الماضي وتجارية السلبية».

وأكد صالح الذي يشغل منصب وزير التخطيط في حكومة ابراهيم الجعفري المنتهية ولايته، أن «هناك مباحثات مع قوات مختلفة من أجل تجاوز مشاكل

الماضي، وإن ما توصلنا اليه يدعونا إلى التفاؤل (...)». وهناك فرصة حقيقية لعودة هذه الجماعات إلى الوضع السياسي العراقي والمشاركة في العملية السياسية.

وقال صالح في مؤتمر صحفي مشترك مع مجلس الشيوخ الأمريكي عقب لقائه طالباني أن «الرئيس أوضح موقفه من هذا الموضوع وفتح الباب لكل من يريد الدخول في العملية السياسية».

مشيرا إلى أن «هذا البلد في حاجة إلى تجاوز عقد الماضي وتجارية السلبية».

وأكد صالح الذي يشغل منصب وزير التخطيط في حكومة ابراهيم الجعفري المنتهية ولايته، أن «هناك مباحثات مع قوات مختلفة من أجل تجاوز مشاكل

شقيقة جندي بريطاني قُتل في العراق تقاضي وزارة الدفاع

لندن - يو بي آي: تخطط شقيقة جندي بريطاني من سلاح الجو الملكي قُتل في العراق حين أسقطت طائرته بنيران معادية لقاضاة وزارة الدفاع البريطانية حول ملايين مصروعة.

وقالت صحيفة «التايمز» الصادرة امس إن سارة تشامبان شقيقة الرقيب بوب أوكونا (38 عاما) تزيد الحصول على تعويضات مالية من الحكومة البريطانية على أرضية أنها لم تفعل سوى القليل لحماية قواتها في العراق، وتريد ضمانات بشفرة منظمة أمن إضافية لحماية الطائرات البريطانية من نيران العدو.

وقال الرقيب أوكونا حثفه حين أسقطت طائرته البروجية من طراز (هركل إس 130 ك) بصاروخ في كانون الثاني/يناير من العام الماضي.

وأعتر تقرير أصدرته وزارة الدفاع

لندن - يو بي آي: تخطط شقيقة جندي بريطاني من سلاح الجو الملكي قُتل في العراق حين أسقطت طائرته بنيران معادية لقاضاة وزارة الدفاع البريطانية حول ملايين مصروعة.

وقالت صحيفة «التايمز» الصادرة امس إن سارة تشامبان شقيقة الرقيب بوب أوكونا (38 عاما) تزيد الحصول على تعويضات مالية من الحكومة البريطانية على أرضية أنها لم تفعل سوى القليل لحماية قواتها في العراق، وتريد ضمانات بشفرة منظمة أمن إضافية لحماية الطائرات البريطانية من نيران العدو.

وقال الرقيب أوكونا حثفه حين أسقطت طائرته البروجية من طراز (هركل إس 130 ك) بصاروخ في كانون الثاني/يناير من العام الماضي.

وأعتر تقرير أصدرته وزارة الدفاع



شباب من الطائفة اليزيدية في شمال العراق يؤدون رقصات تقليدية احتفالا بعامهم الجديد امس (أ ف ب)